



«المغرب يعد إحدى الدول القليلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي بلورت سياسة حقيقية في مجال الهجرة تدمج مختلف أوجه الظاهرة».

جان-بول كافاليري
ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين



«خفض عدد طلبات اللجوء سوف يرسل أيضا رسالة لمواطني النمسا مفادها أن الحكومة تتخذ إجراءات فيما يتعلق بالاعتداءات والجرائم الأخرى التي يرتكبها طالبو اللجوء».

راينهولد ميتزليني
نائب المستشار النمساوي

من «حراقة» إلى مقيمين.. رؤية مغربية نموذجية في التعامل مع أزمة الهجرة

● البعد الاجتماعي والإنساني يسبق الأمني في حل قضية اللاجئين ● تحسين ظروف اندماج المواطنين الأجانب خاصة الأفارقة



تعامل مع الأمر الواقع

مالية كبيرة في أنظمة المراقبة الإلكترونية لحماية الحدود، وفي استحداث مؤسسات، مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها. وأكد صبري الحو أن أوروبا تنتهج سياسة تجعل من حدود الغير حدودا وقاصلا لها لصد المهاجرين، ولهذا يتم الحديث عن أن المغرب ودول الجنوب المتوسطي شرطي لحدود أوروبا.

ويرى عبدالواحد أكيمير أن ملف الهجرة قسّم أوروبا بشكل لم تعرفه من قبل، فانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان من أسبابه عدم موافقتها على سياسة الاتحاد في مجال الهجرة، والمفوضية الأوروبية في شؤون الهجرة تقف عاجزة أمام رفض بلدان الاتحاد الوفاء بالتزاماتها، سواء في ما يتعلق باحترام نظام الحصص في توزيع المهاجرين الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي، أو في تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة واللجوء وعلى رأسها اتفاقية دبلن.

ومن بين بنود اتفاقية دبلن، التي أنشئت في العاصمة الأيرلندية دبلن في يونيو 1990 ووقعت عليها 12 دولة من الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 1997، أن المهاجر يجب أن يبقى في أول بلد من بلدان الاتحاد الذي حل به. وعلى هذا الأساس، نجد بلدان مثل إيطاليا أو اليونان أو حتى ألمانيا نفسها دون سند، وهو ما يجعلها دورها تنتهج سياسة فردية تخدم مصالحها الوطنية على حساب مصلحة الاتحاد بشكل عام.

وهناك تعاون أمني مكثف سواء في ما يتعلق بخفر السواحل أو مراقبة الأسيجة التي تفصل المغرب عن مدينتي سبتة ومليلة. وكشف المعهد الملكي الإسباني (الكانو) أن وضعية الهجرة غير الشرعية حول سبتة ومليلة المحتلتين، قد تراجعت مقارنة بالاتجاه صوب إيطاليا، مشيرا إلى أن التقدم في مجال مكافحة الهجرة يعود الفضل فيه إلى التعاون وحسن النية المقدمة من طرف المغرب.

ومن هذا المنطلق، يجب حسب مدير مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، التنبه إلى أن الجهود المغربية سمحت بالتوقف شبه النهائي للهجرة عبر القوارب، من منطقة مضيق جبل طارق؛ فجل المحاولات التي تمت سنة 2016، انطلقت من السواحل الشمالية الشرقية للمغرب نحو منطقة غرناطة، أو من غرب الجزائر نحو منطقة المرية شرق إسبانيا، ومن هنا حرصت البلدان الأوروبية على اعتماد المغرب كشريك استراتيجي، عند معالجة قضية الهجرة وعلاقته بالأمن القومي.

شرطي لحدود أوروبا
تحولت قضية الهجرة في العقود الأخيرة إلى مسألة أمنية بالدرجة الأولى، بعدما تم ربطها بالإرهاب والجريمة المنظمة. وتدافع الدول الأوروبية عن أمنها القومي وهويتها بالحد من الهجرة ومواجهتها بأي وسيلة وعبر الإجراءات والليات الأمنية وتنق مبالغ

جهات أوروبا في السنة والنصف سنة الأخيرة، تورط فيها بعض الذين وصلوا متنكرين في صفة مهاجرين اقتصاديين أو لاجئين وهم في الأصل إرهابيون.

معضلة ثلاثية الأبعاد

حول مقاربة الرباط في التعامل مع ظاهرة الهجرة نحو الضفة الأخرى من المتوسط، أكد عبدالواحد أكيمير أن المغرب تواجه معضلة ثلاثية الأبعاد؛ فهو بلد يصدر الهجرة، وبلد يستقبل الهجرة، وبلد عبور للمهاجرين، وكل واحد من الأبعاد الثلاثة يقضي مقاربة مختلفة من الناحية القانونية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما يفرض مجهودا كبيرا، واستراتيجية على المدى القريب والمتوسط، وفتح باب تسوية وضعية المهاجرين غير القانونيين مرتين في أقل من سنتين يبين حجم التحديات وصعوبتها.

وفي ما يتعلق بقضية الذين يعبرون من المغرب نحو الضفة الأخرى، أكد عبدالواحد أكيمير أن هذا يتطلب توفر شركاء لهم نفس الإرادة. والمغرب مندمج في هذا الإطار مع الاتحاد الأوروبي وأثبت فعاليته من حيث احترام الاتفاقيات وعلى رأسها اتفاقية ستراسبورغ حول حرية وشروط تنقل الأشخاص، التي وقعها مع الاتحاد سنة 2013، أو اتفاقية إعادة المهاجرين الذين مروا عبر المغرب، والتي وقعها مع إسبانيا سنة 1992.

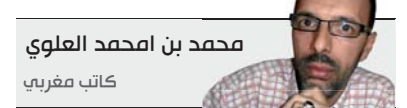
أمر العاهل المغربي الملك محمد السادس، الثلاثاء، الحكومة بتحسين ظروف اندماج المهاجرين ولا سيما الأفارقة منهم، وذلك بعد حوالي شهر من إطلاق الرباط الحملة الثانية لتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، في خطوة يرى خبراء أنها سياسة متقدمة ونموذجية في التعاطي مع أزمة الهجرة غير الشرعية التي تلقي بها ضفتا المتوسط ومواجهة تحدياتها، خصوصا في ظل الوضع الإقليمي والدولي الراهن وارتباطه بظاهرة الإرهاب التي باتت نقطة رئيسية في ملف الهجرة واللاجئين، بما يجعل الدول المطلة على المتوسط، سواء في الشمال أو الجنوب، مطالبة بمراجعة سياساتها في التعامل مع هذا الملف، خصوصا مع ما يشكله من تحديات تخص الأمن القومي لهذه الدول، والتي من بينها المغرب، باعتباره أقرب نقطة جغرافية من أوروبا وبلد عبور يصدر ويستقبل في نفس الوقت المهاجرين.

الشرق الأوسط خصوصا السوريين. ومع تشديد المغرب وأوروبا المراقبة على الحدود، استقر الكثيرون في المغرب، لكن دون وضع قانوني، ما دفع الرباط في مرحلة أولى في 2014 إلى تسوية ملفات أغلبهم بإعطائهم أدونات إقامة.

وحسب الأرقام الرسمية، فقد استفاد نحو 25 ألف شخص، معظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء ومن سوريا، من المرحلة الأولى من التسوية التي أطلقها الملك محمد السادس نهاية العام 2013. كما أطلقت الحكومة المغربية استراتيجية وطنية لإدماج من تمت تسوية وضعهم القانوني، قائمة على 11 برنامج عمل من أهمها التعليم والصحة والسكن والتشغيل والمساعدة الاجتماعية. وفي ظل المعادلات الصعبة والتحديات المحيطة بملف الهجرة، قال صبري الحو، الخبير المغربي في القانون الدولي وملف الهجرة، لـ«العرب»، إن المغرب قرر تسوية أوضاع المهاجرين فوق إقليمه، ليقدم درسا هاما في كيفية التعامل مع ظاهرة باتت تؤرق بشكل كبير مختلف دول العالم، وأساسا دول الاتحاد الأوروبي، التي لم تشهد من قبل خلافات عميقة كذلك التي تشهدها منذ فترة على خلفية أزمة الهجرة. ويؤكد الخبراء أن التعاطي مع هذا الملف لم تعد تصلح معه العقلية القديمة، التي تركزت أساسا على المنظومة الأمنية، أو إعادة المهاجرين إلى بلدانهم.

ورغم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ضفتي المتوسط لا تعد أمرا مستجدا، إلا أن أعداد المهاجرين، أو ما يعرفون في اللهجات المحلية المغربية بـ«الحراقة»، ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وما يزيد من خطورة الوضع ارتباط هذه الظاهرة بالجريمة المنظمة وبشكل أخطر الإرهاب؛ وبذلك أضحت الهجرة غير النظامية بين ضفتي البحر المتوسط ملفا حارقا لكل الدول المطلة على المتوسط اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا وسياسيا.

ويقول عبدالواحد أكيمير، مدير مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، لـ«العرب» إنه لا أحد يستطيع أن يزعم أن الذين يأتون كمهاجرين لن تتسلسل معهم عناصر إرهابية أو عناصر إجرامية تهدد أمن البلدان التي تحل بها، والدليل أن أغلب العمليات الإرهابية التي سجلت في مختلف



محمد بن احمد العلوي

كاتب مغربي

الرباط - خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في مراكش، أمر العاهل المغربي الملك محمد السادس الحكومة بتحسين ظروف اندماج المهاجرين، ولا سيما الأفارقة منهم. وأثار الملك محمد السادس الانتباه إلى أن تحديد مدة صلاحية بطاقة الإقامة التي تمنح لهم في سنة واحدة، يطرح العديد من الإكراهات بالنسبة إلى هؤلاء، ويعيق اندماجهم ويعقد ظروف عيشهم داخل المجتمع كالحصول على سكن أو على قروض أو إقامة مشاريع.

ومن خلال هذه الملاحظة، التي جاءت في سياق تقييم ظروف سير المرحلة الثانية من عملية تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بالمغرب، والتي انطلقت قبل شهر، يضع العاهل المغربي الخطوط الحمراء على أهم العوائق التي تساهم عند تراكمها وعدم الانتباه إليها في زرع بذرة العنف في أوساط المجتمع المهاجر.

◀ **المغرب ينتهج سياسة متكاملة تبدأ بتوفير الإقامة القانونية وصولا إلى التشغيل والحصول على الامتياز الاجتماعي**

وفور انتهاء جلسة مجلس الوزراء، أعلنت وزارة الداخلية أنه تنفيذًا لتوجيهات الملك الرامية إلى «تحسين ظروف اندماج المواطنين الأجانب بكامل أنحاء المملكة المغربية، خاصة الأفارقة» فإن مدة صلاحية بطاقات الإقامة سنتقل إلى ثلاث سنوات، عوض سنة واحدة حاليا، وذلك بعد مرور سنة على تسوية الإقامة بالمغرب (ما عدا في حالة ارتكاب المعنيين أفعالا يعاقب عليها القانون).

وظل المغرب خلال العقود الماضية بلدا لعبور المهاجرين غير القانونيين الهاربين من ويلات النزاعات والفقر والجفاف في دول جنوب الصحراء في اتجاه أوروبا. وانضم إليهم أخيرا اللاجئون الهاربون من نزاعات

عنف الدولة الإسلامية يوسع الفجوة الثقافية بين الأجيال

السنة، بيد أن الهجوم على الملهي الليبي في إسطنبول زاد في احتداد خطوط المعركة في تركيا، حيث يشعر الكثير من العلمانيين أن تعزيز الحكومة للقيم المحافظة والقمع الكاسح للمنتقدين في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة، أدى إلى تقسيم البلد بدلا من توحيد وعمق الانقسام الاجتماعي.

وفي حين يتحدى الفلسطينيون والأتراك الأعراف المحافظة علنا، يحتاج السعوديون للاحتراس أكثر حتى وإن كانوا يتبنون القيم نفسها. ويذكر أن سبعة سعوديين كانوا من بين ضحايا الهجوم على رينا. وفي حديث مع قناة العربية، أكدت الصحافية منى الناصر أن ملهي رينا كان في جناح منفصل عن المطعم وانتقدت أولئك الذين أدانوا السعوديين الذين ذهبوا إلى المحل. وقالت «أنا شخصيا تعشيت في مطعم رينا من قبل ومثل أي مطعم آخر في أوروبا أو في مدن غربية أخرى توجد مشروبات كحولية وتعرف الموسيقى».

رينا هو أحد المطاعم الأكثر نخوية في إسطنبول يزوره الكثير من العرب». في المجمل، ربما تكون استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية قد ارتدت عليه بمهاجمة رينا، وإن فعل شيئا فقد شجع الشباب المسلم وخاصة في البلدان التي كان مواطنوها من بين الضحايا للدفاع عن حقهم في عيش حياة تعكس قراءة للإسلام أكثر ليبرالية وأقل تقييدا. وفي الكثير من الأحيان يتخذون موقفا فرديا عبر الخيارات الهادئة التي يقومون بها بدلا من الجهود لإحداث التغيير بصفة جماعية.

الذي هو مثله مثل إسرائيل أكثر انفتاحا من أغلب المجتمعات في المنطقة. ويظهر تأثير الاتجاه شديد المحافظة في تركيا جليا في بيان صدر في شهر ديسمبر عن إدارة الشؤون الدينية التركية يعلن بأن الاحتفال برأس السنة الميلادية «دخيل» عن القيم التركية.

وجاء البيان على إثر حملة إسلامية تسعى لإقناع المسلمين الأتراك بعدم الاحتفال بعيد الميلاد. وأحد الأمثلة، عرضت ملصقات بابا نويل وهو يتلقى لكمات من مسلمين أمام الملاء. وفي مثال آخر نظم القوميون المتشددون مظاهرة صوبوا فيها مسدساتهم على رأس بابا نويل.

معروف أن التظاهرات الإسلامية في تركيا تمنع الاحتفالات بعيد الميلاد ورأس

استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية ارتدت عليه بمهاجمة ملهي رينا، وإن فعل شيئا فقد شجع الشباب المسلم وخاصة في البلدان التي كان مواطنوها من بين الضحايا للدفاع عن حقهم في عيش حياة تعكس قراءة أكثر ليبرالية وأقل تقييدا للإسلام

كثيرات حضرن جنازتها على حقهن، وحق ليان، في الاستمتاع بالحياة، وذلك رداً على الانتقادات التي وجهت للضحية بأنها خرقت الأعراف الإسلامية حين زارت الملهي للاحتفال برأس السنة الميلادية. وكثيرا ما يدل صراعهم على عملية رفض للأعراف الاجتماعية القديمة لمن هم أكبر منهن سنا. وفي حديثها مع صحيفة هارتس الإسرائيلية، تقول علاء عبدلاهي، وهي أصيلة طيرا «محاولة القبح هذه هي جريمة قتل أخرى في حق ليان». وتتابع بقولها «وصلنا إسطنبول كشابات مستقلات ومن حقنا الاحتفال بعيد رأس السنة في ملهي شهير ومن لا يعجبه هذا فليكسر رأسه».

ونجد صدى لكلماتها في حديث المسؤولين البلديين في طيرا، حيث يقول رئيس البلدية مامون عبدالحفي في ثابنين ليان زاهر «نحن فخورون بليان وصدقياتها. نحن نفتخر بجيل جديد يتصدى لرموز الظلامية. نحن نكافح من أجل الحياة والشباب بينما هم من يقرون ما هو جيد وما هو ليس جيدا، ولا أحد يجبرهم على فعل أي شيء. هؤلاء الذين يريدون فرض آرائهم قولوا لهم «موقفكم غير مقبول»، فهذه القوى الظلامية لن تردع المحبين للحياة من الشباب. نحن نمثل الإسلام الحقيقي، وليس هناك أي مكان لهؤلاء الذين يتبنون جهادا زائفا».

الدفاع والجدل حول حق ليان زاهر ناصر، وعموم الشباب، في نحت حياتها الخاصة، يعكسان الانقسام بين التيارين العلماني والديني في المجتمع في تركيا



جيمس م. دورسي

باحث في السياسات الدولية

التفجير الذي قام به تنظيم الدولة الإسلامية في احتفال رأس السنة في ملهي ليلي في إسطنبول، أوقد حروبا ثقافية في تركيا وإسرائيل وطرح مطامح في صفوف الشباب في المجتمعات الإسلامية المحافظة من أجل الحصول على أساليب عيش أكثر تحررا.

لقد سلط تفجير مطعم وملهي رينا في إسطنبول، الذي أدى إلى مقتل 39 شخصا، معظمهم من السائحين، الضوء على توترات اجتماعية أوسع وصراع يخوضه الشباب الذي يختار طرقا فردية لنحت فضاءات يستطيع فيها الالتفاف على التقاليد الاجتماعية.

وكانت جنازة ليان زاهر ناصر، البالغة من العمر 19 عاما، ابنة من مدينة طيرا في الخليل، ولقيت حتفها في عملية ملهي رينا، بمثابة مثال حي على هذا الجدل والواقع. سلطت جنازة ليان، التي حضرها الآلاف بما في ذلك أعضاء الكنيست وممثلون عن السلطة الفلسطينية، الضوء على النضال من أجل روح السلام في المجتمع الفلسطيني الإسرائيلي.

لكنها سلطت أيضا الضوء على صراع آخر داخل المجتمع الفلسطيني، وهو صراع موجود في مختلف المجتمعات المسلمة، في رفض للأعراف الاجتماعية القديمة. أكدت صدقات ليان زاهر، وشباب

استخبارات أوروبا تعاني من الترهل



برلين - تعيش أوروبا منذ سنوات حصى تهديدات إرهابية تواتر حدوثها، وارتفعت دمويتها، لكن رغم حالة التأهب الأمني والاستتغار الاستخباراتي، ما زالت جهود الدول الأوروبية غير فاعلة في محاربة هذه التهديدات، وسبب ذلك، وفق الخبير في قضايا الإرهاب والاستخبارات جاسم محمد، ترهل أجهزة الاستخبارات الأوروبية.

ويناقش جاسم محمد هذه المعضلة ضمن كتابه «أجهزة استخبارات أوروبا في مواجهة خليا داعش»، مشيرا إلى أن الاستخبارات البلجيكية تعتبر الحلقة الأضعف، فيما تبدو الاستخبارات الألمانية والبريطانية، أفضل حالا مقارنة مع استخبارات بقية الدول الأوروبية. ويخلص إلى أن استخبارات أوروبا أدركت أنها أمام تحد كبير. واكتشفت ثغرات أمنية تتعلق أساسا بالتعاون والتنسيق بين أجهزة الاستخبارات والشرطة ضمن الدولة الواحدة، وكذلك بالتعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات داخل دول الاتحاد الأوروبي، بسبب عدم وجود ثقة بين الأطراف.